الأمم المتحدة

A/HRC/34/24*

الجمعية العامة

Distr.: General
19 December 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير – ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

ملخص حلقة النقاش بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان**

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

أُعد هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٠. وهو يتضمن موجزاً لمناقشة حلقة النقاش بين الدورات بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خلال الدورة السادسة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

** يُعمّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها.

GE.16-22402(A)

1622402

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٥/٣٠، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي) أن ينظّم خلال الدورة السادسة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، حلقة نقاش بين الدورات من أجل تبادل الخبرات والممارسات السليمة في مجال إنشاء نظم وطنية لمتابعة حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك دور التعاون الدولي في هذا الصدد. وعُقدت حلقة النقاش في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٢- وكانت أهداف حلقة النقاش - الأولى من نوعها - كالآتي: (أ) إبراز العناصر الرئيسية المكونة لنظم وعمليات المتابعة الوطنية الفعالة؛ (ب) تحديد الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني لإنشاء نظم وعمليات متابعة وطنية فعالة؛ (ج) تبادل خبرات نظم وعمليات المتابعة الوطنية وممارساتها؛ (د) تحديد الكيفية التي يمكن بها لنظم وعمليات المتابعة الوطنية توجيه الدول على النحو الأفضل لالتماس التعاون التقني المطلوب ومناقشة السبل التي يمكن بها توسيع نطاق التعاون الدولي من خلال الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) والأمم المتحدة عموماً.

٣- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان وأدارتها رئيسة فرع الاستعراض الدوري الشامل التابع للمفوضية السامية. وشارك في حلقة النقاش كل من وزيرة العدل وحقوق الإنسان والعبادة في إكوادور، ليدي زنيغا؛ والوزير والمدير العام المكلف بحقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية في باراغواي، خوان ميغويل غونزاليس بيبوليني؛ ورئيسة فرع في إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في بلجيكا، فيرونيك جوستين؛ ونائب الأمين الدائم بديوان رئيس الوزراء في موريشيوس، ديفيندري غوبول؛ ورئيس منظمة الاستعراض الدوري الشامل غير الحكومية، ميلون خوثري.

٤- وافتتحت حلقة النقاش نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان. وإثر انتهاء الجولة الأولى من مداخلات المشاركين في حلقة النقاش، ساهمت في جلسة التحاور ٢٤ دولة ومنظمتان غير حكومتين.

٥- وفي القرار ٢٥/٣٠ طلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى المفوض السامي أن يُعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش وأن يقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٦- وفي سياق حلقة النقاش، أعدت المفوضية السامية منشوراً إعلامياً عن تعزيز التعاون الدولي والنظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، يرد في مرفق بهذا التقرير.

ثانياً- البيان الافتتاحي

٧- شكرت ، في بيانها الافتتاحي، حكومة البرازيل وحكومة باراغواي، بوصفهما البلدين الرئيسيين الراعيين لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٠، وأثنت على المجلس لإدراجه قضية التعاون الدولي من أجل دعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان في صدارة جدول أعماله.

٨- وأبرزت نائبة المفوض السامي الحلقة الإيجابية التي تضم بين مكوناتها التقييم الوطني، وتقديم التقارير، وصياغة التوصيات من أجل المضي قدماً وتنفيذ تلك التوصيات، معتبرةً أن هذه الآلية من أثمن ما قدمه مجلس حقوق الإنسان للعالم. ولاحظت أن عجلات أي حلقة إيجابية تُحدث زخماً يدفع نحو الارتقاء بحقوق الإنسان بشكل عملي ومستدام تدور على نحو أفضل عندما تحركها الإرادة على التبادل المفتوح بين الدول للمعلومات بشأن أفضل السبل لمتابعة التوصيات التي تقدمها آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أي الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

٩- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن حلقة النقاش فتحت المجال للنظر في مسألة المتابعة في سياق عملية شاملة توجهها الدول بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية على حد سواء. وأتاحت حلقة النقاش أيضاً الفرصة لتقدير قيمة العمل الوطني الفعال والسياسات العامة السليمة، ولمعرفة المزيد عن مفاتيح نظم متابعة حقوق الإنسان الوطنية الفعالة وتحديدها تحديداً أوضح ثم نشر ما يُجمع عن تلك المفاتيح من معلومات على نطاق واسع. وأخيراً، مكّنت حلقة النقاش الدول من تناول ومعالجة احتياجاتها من التعاون التقني تدعيماً لهذه الحلقة الإيجابية، على صعيد المؤسسات والآليات على حد سواء، بهدف تعزيز وتنسيق المتابعة والقضايا المواضيعية المحددة.

١٠- وإسهاماً في دراسة هذا الموضوع، عرضت نائبة المفوض السامي المنشور الإعلامي عن التعاون الدولي والنظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان الذي أعدته المفوضية السامية. ويعرض المنشور، الذي أُعدّ ليكون بمثابة توجيه موحّد ومفيد بشأن كيفية تحقيق المشاركة الفعالة، مختلف العناصر المكوّنة لنظم وعمليات المتابعة، ويستعرض مختلف الأدوات التي وضعتها المفوضية السامية، وكذلك المساعدة التقنية التي تقدمها المفوضية السامية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع هذه المجالات[(١)]. وأعلنت عن الشروع قريباً في وضع توجيهات إضافية بشأن الانخراط الفعال من جانب الدول في عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان من خلال إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة[(٢)] وأشارت إلى مجموعة منتديات المعرفة بشأن النظم

(١) انظر المرفق؛ المعلومات متاحة أيضاً في العنوان التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/Panel/Leaflet.pdf.

(٢) انظر المفوضية السامية، *National Mechanisms for Reporting and Follow-up: A Practical Guide to Effective State Engagement with International Human Rights Mechanisms* (2016)، متاح في العنوان التالي: www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf.

والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان[٣] التي نظمتها المفوضية السامية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ دعماً لحلقة النقاش.

١١- وشددت نائبة المفوض السامي على أهمية إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة باعتبارها تعزّز التعاون مع آليات حقوق الإنسان؛ وتيسر التنسيق بين فروع الدولة وهيئاتها المتخصصة؛ وتتيح إمكانية إجراء عمليات استشارية سليمة مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، كالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني في مختلف القطاعات؛ وتدعم القدرة على إدارة المعلومات إدارةً فعالةً. وأشارت إلى عدد من الأدوات الرئيسية التي تساعد على المتابعة الفعالة، من قبيل خطط التنفيذ الوطنية لمتابعة التوصيات التي تقدمها هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة؛ ووضع مؤشرات تساعد في تقييم تنفيذ التوصيات وقياس أثرها في الميدان بغية ترجمة الجهود المبذولة إلى آثار مرجوة وملموسة على حالة حقوق الإنسان في البلد؛ وإنشاء وتعهد قاعدة بيانات لتعقّب تنفيذ التوصيات وإعداد تقارير عن ذلك.

١٢- وبخصوص النقطة الأخيرة، أفادت نائبة المفوض السامي بأن المفوضية السامية بصدد إنجاز موقع شبكي للمؤشر العالمي لحقوق الإنسان سيمكّن من نقل التوصيات من الموقع إلى قواعد بيانات وطنية مخصصة. وسيُتاح أيضاً للدول بالمجان تطبيق متعدد اللغات لإنشاء قواعد بيانات وطنية للتوصيات وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذها.

١٣- وأفادت نائبة المفوض السامي أيضاً بأن إدماج منظور جنساني صلب الهياكل والعمليات المذكورة أعلاه يتسم بأهمية بالغة لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين والتمتع بجميع حقوق الإنسان دون تمييز على أساس الجنس أو أي اعتبارات جنسانية أخرى من خلال تنفيذ التوصيات.

١٤- وفي الختام، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن العمليات الشاملة لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان تمكن الدول من دفع عملية الارتقاء التدريجي بحقوق الإنسان ؛ والشروع في تنفيذ خطة عمل متسقة تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان استناداً إلى تحليل سليم؛ وتحديد أي ثغرات يمكن أن تواجهها من حيث القدرة على الوفاء بأهدافها وواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ومن المزايا الإضافية الرئيسية التي يتيحها هذا النهج المتين، إمكانية تحوّل الدول التي تلتمس المساعدة التقنية من الاعتماد على نداءات عامة من أجل الحصول على المساعدة إلى تقديم طلبات محددة الهدف يمكن تلبيتها بشكل أفضل، الأمر الذي سيخدم في نهاية المطاف الغرض الأساسي لحقوق الإنسان، وهو التخفيف من المعاناة البشرية التي يمكن تجنبها وصون كرامة الإنسان.

(٣) انظر المفوضية السامية، *Highlighting and demystifying the issue*، نشرة بشأن منتديات المعرفة المعنية بالنظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان (٢٠١٦)، يمكن الاطلاع على هذا المنشور في العنوان التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/Panel/FlyerKnowledgeCafes.pdf.

ثالثاً- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

١٥- قدمت مديرة المناقشة موضوع حلقة النقاش مشيرةً إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٠. ثم رحبت بأعضاء الحلقة الخمسة الذين وُجّهت إليهم الدعوة لتناول المواضيع التالية استناداً إلى ما لديهم من خبرة وتجربة: الآليات الوطنية للإبلاغ ولمتابعة التعهدات والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ خطط التنفيذ الوطنية لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وضع مؤشرات تساعد في تقييم أثر التنفيذ؛ إنشاء وتعهد قاعدة بيانات لتعقب تنفيذ التوصيات والإبلاغ عن عملية التنفيذ والمساعدة في إدارة المعلومات؛ وضع عمليات فعالة للتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة. ورحبت مديرة المناقشة أيضاً بجميع المشاركين في النقاش.

ألف- تدخل السيدة ليدي زونيغا، وزيرة العدل وحقوق الإنسان والعبادة في إكوادور

١٦- أفادت السيدة زونيغا بأن إكوادور شرعت في آب/أغسطس ٢٠١٢، وفقاً للالتزام الطوعي الذي أعلنته خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني للبلد في أيار/مايو ٢٠١٢ وبمساعدة تقنية من المفوضية السامية، في وضع نظام معلومات أُطلق عليه اسم SIDERECHOS. ويهدف هذا النظام إلى متابعة ورصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وكذلك تنفيذ المعايير القانونية الوطنية والدولية والسياسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقييم عملية التنفيذ داخلياً. ولهذا الغرض، استُحدثت قاعدة بيانات في أعقاب استعراض جميع معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها إكوادور، والملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات، وتقرير الاستعراض الدوري الشامل، والتقارير المواضيعية وتقارير الزيارات القطرية التي أعدها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والاجتهادات السابقة لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وتقارير المفوض السامي. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت منصة إلكترونية ووضعت استراتيجية اتصال للترويج لهذه الأداة. وبدأ تشغيل نظام المعلومات SIDERECHOS في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٧- ومن المنافع الأولى لنظام المعلومات هذا، تيسير النفاذ إلى معلومات تتسم بطابع ديمقراطي واستخدام قانون حقوق الإنسان من قبل أكبر عدد ممكن من الناس وعلى أوسع نطاق ممكن. وبذلك تعزز عنصر الشفافية في العمليات المتعلقة بحقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بالمساءلة. وييسر نظام المعلومات أيضاً، في جملة أمور، إدماج حقوق الإنسان في ما يوضع من سياسات عامة وطنية وقطاعية؛ وتكييف هذه السياسات؛ وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالإجراءات التي تنفذها الدولة فيما يتعلق بالحقوق التي تعذر إعمالها.

١٨- وأضافت السيد زونيغا قائلةً إن نظام مؤشرات حقوق الإنسان هو منصة إلكترونية شبه عمومية وسهلة الاستخدام تديرها بالأساس وزارة العدل وحقوق الإنسان والعبادة، لكنها مفتوحة لمساهمات المؤسسات العامة الأخرى، وبخاصة المؤسسات المعنية مباشرةً بمواضيع محددة تحظى بالاهتمام، من قبيل وزارة الصحة ووزارة العمل ووزارة البيئة التي تغذي قاعدة البيانات.

وصُمّمت المنصة لطائفة واسعة من المستخدمين، بمن فيهم العاملون في الخدمة المدنية والمدرسون والطلاب والمنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون.

١٩- وينقسم نظام المعلومات SIDERECHOS إلى أربعة أقسام: (أ) محرك بحث للمعايير الدستورية والدولية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بالحقوق المضمونة في الدستور، وعددها ٧٣ (بحث حسب الحق و/أو الكلمة المفتاح)؛ (ب) قائمة بالتقارير التي قدمتها الدولة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان منذ ١٩٧١ مع الملاحظات الختامية والتقارير البديلة المتصلة بكل فترة استعراض، والأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وتقارير التنفيذ المقدمة من الدولة إلى المحكمة؛ (ج) منصة مخصصة لصياغة التقارير الرسمية المتعلقة بهيئات معاهدات حقوق الإنسان، يُستخدم فيها معالج بيانات يقوم تلقائياً بتقاسم المعلومات مع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن صياغة هذه التقارير ويُعدُّ نسخة أولى تشمل جميع المعلومات التي يتم جمعها؛ (د) جدول لمتابعة التوصيات ييسر الرصد المنهجي لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، الأمر الذي يمكن وزارة العدل وحقوق الإنسان والعبادة من تقاسم التوصيات المقدمة من الآليات المذكورة آنفاً مع المؤسسات المعنية ومن طلب معلومات بشأن التنفيذ من تلك المؤسسات، ويساعدها في إعداد تقرير مستكمل عن حالة التنفيذ.

٢٠- وأشارت السيدة زونيغا إلى أن نظام SIDERECHOS لم يُستخدم حتى الآن إلاّ لغرض واحد، هو إعداد التقارير الواجب تقديمها إلى هيئات المعاهدات وأن التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الثالث لإكوادور سيشكل الاختبار الرئيسي لأداء هذا النظام. واعتبرت أن النظام يمكن أي يصبح في نهاية المطاف أداة مثالية في إطار هذه الآلية بالنظر إلى قدرته على تحليل الوضع الراهن في ظرف معين، وجدوى التدابير المزمع اتخاذها، والقواعد التنظيمية وغيرها من الصكوك التي تُعتمد لتنفيذ التوصيات. ويمكن أن يشير النظام مباشرةً إلى جوانب التوصية التي ينبغي أن يركز عليها التنفيذ. ومن المزايا الأخرى، أن النظام يتيح إمكانية تسجيل حالة الامتثال ويبين المهام التي لم تُنجز بعد ويحدد أي توصيات قد نُفذت فعلاً وأي تدابير يجب اتخاذها لاحقاً من أجل التنفيذ. فهذه المعلومات تسمح بإجراء تحليلات كمية لمستوى الامتثال وللصعوبات والتحديات المطروحة أمام تنفيذ التوصيات كما تسمح بتحديد الاحتياجات في هذا المجال.

٢١- وفي الختام، أفادت السيدة زونيغا بأن الدرس الرئيسي الذي استفادته إكوادور من هذه العملية هو أن أي نظام وطني للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، رغم أنه يشكل عملية طموحة تظهر نتائجها في المدى المتوسط، يمثل أساساً منهجياً متيناً لوضع مؤشرات في مجال حقوق الإنسان. وهو يساعد أيضاً على إتاحة المعلومات لطائفة واسعة من المستخدمين، وبالتالي يعزز فكرة المسؤولية المشتركة عن التقيد التام بحقوق الإنسان بين مجموع السكان.

باء- تدخل خوان ميغيل غونزاليس بيبوليني، الوزير والمدير العام المعني بحقوق الإنسان، وزارة الشؤون الخارجية، باراغواي

٢٢- أشار السيد بيبوليني إلى أن التقرير المقدم لأغراض الاستعراض الدوري الشامل الأول لباراغواي أعدته الآلية الرئيسية المشتركة بين المؤسسات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها - شبكة حقوق الإنسان على مستوى الفرع التنفيذي - التي أُنشئت في عام ٢٠٠٩ وتتألف من ٢٣ كياناً وطنياً، وذلك بمشاركة الفرعين التشريعي والقضائي، بالإضافة إلى المجتمع المدني، مؤكداً أن الحكومة تعتبر هذه العملية التشاركية أساسيةً. فهذه التشكيلة التي تضم مجموعة واسعة من المؤسسات تيسّر عملية إدراج حقوق الإنسان في جميع المجالات والاختصاصات الحكومية. وقد أعدت الشبكة أيضاً خطة العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي تعكس إرادة الحكومة الراسخة على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال العمل المشترك بين المؤسسات وبالاستناد إلى أولويات تكون محددة تحديداً واضحاً. ومن بين هذه الأولويات، تعزيز متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان حرصاً من باراغواي على ضمان الرصد المستمر الموجه من الحكومة لمختلف الإجراءات التي تُتخذ تنفيذاً لالتزاماتها.

٢٣- وأشار السيد بيبوليني إلى أن باراغواي قد أنشأت أيضاً لجنة تنفيذية مشتركة بين الوكالات لتنفيذ الأحكام التي تصدر عن المحاكم الدولية فيما يتعلق بباراغواي، ومنها الأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وللمضي قدماً في تنفيذ التوصيات التي تقدمها لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان.

٢٤- وبالنظر إلى التحديات التي تنبع من طبيعة التنسيق والتنظيم المشتركين بين المؤسسات في إطار متابعة وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات، أنشأت الحكومة، بالتعاون مع مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية، نظام SIMORE، وهو نظام لرصد التوصيات المقدمة إلى باراغواي في مجال حقوق الإنسان. وهذا النظام بمثابة منصة شبكية عامة لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، وكذلك الأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وهذه الأداة هي جزء من الآلية الوطنية لمتابعة وتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتؤدي دوراً هاماً في تنفيذ تلك التوصيات وإعداد التقارير ووضع السياسات والبرامج الحكومية في مجال حقوق الإنسان، ضمن مزايا أخرى تقدمها هذه الأداة.

٢٥- ويُكمِّل هذا النظام العمل الذي تضطلع به شبكة حقوق الإنسان على صعيد الفرع التنفيذي. ويتولى تشغيل النظام ٤٥ جهة تنسيق في ٣٦ مؤسسة عُهد إليها بمهمة متابعة التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهم كل مؤسسة تتبع لها جهة التنسيق. وتشرف على إدارة النظام وزارة الشؤون الخارجية بالاشتراك مع وزارة العدل. وتقوم جهات التنسيق بتحميل البيانات المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها مختلف المؤسسات تنفيذاً للتوصيات التي تدخل ضمن نطاق مسؤوليتها في نظام SIMORE. وييسر النظام تحديث المعلومات الرسمية التي يمكن استخدامها لصياغة التقارير الواجب تقديمها إلى مختلف الآليات الدولية.

٢٦- وشدد السيد بيبوليني على أن نظام SIMORE ييسر إطلاع المجتمع المدني رسمياً على حالة تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ثم اطلاعه على الالتزامات المنبثقة عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتنطوي هذه المعلومات على مزايا خاصة تساعد منظمات المجتمع المدني لدى إعداد تقاريرها.

٢٧- ومضى قائلاً إن من الأهمية بمكان أن تتقاسم الدولة، بصفتها الفاعل الرئيسي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، المعلومات عن نظام SIMORE لتبرهن على شفافية الآلية الوطنية للمتابعة، وهو ما يتيح بشكل غير مباشر أداة للمساءلة نظراً لأن المعلومات التي يحتوي عليها النظام متنوعة جداً ومتاحة للعموم.

٢٨- وخلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، أصبحت باراغواي عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى واضطلعت بمسؤولية الترويج للمبادرات التي تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا السياق، كانت باراغواي، إلى جانب البرازيل، وراء قرار المجلس ٢٥/٣٠ - وهو الأول من نوعه -، الذي اشترك في تقديمه ٥٣ بلداً. وإضافة إلى ذلك، تقاسمت باراغواي، بدعوة من المفوضية السامية، خبرتها في مجال تشغيل نظام SIMORE في حلقات دراسية وحلقات عمل حضرها أكثر من ٥٠ بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، شرعت باراغواي مؤخراً في وضع برنامج للتعاون التقني الثنائي موجه إلى البلدان التي تسعى إلى إنشاء نظمها الوطنية الخاصة لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، بالاستناد إلى التجربة المكتسبة في إطار نظام SIMORE بوصفه ممارسة من الممارسات السليمة. وقد تحقق حتى الآن تعاون مثمر مع أوروغواي وشيلي وهندوراس، ووردت طلبات من أجل الحصول على المساعدة التقنية من بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

٢٩- واختتم السيد بيبوليني مداخلته بالتأكيد مجدداً على التزام باراغواي بالوفاء بواجباتها في مجال حقوق الإنسان. وذكر أن نظام SIMORE، بوصفه نظاماً ابتكارياً يقوم على المشاركة، سمح لباراغواي بتحسين متابعتها للتوصيات التي تتلقاها وبتعزيز قدرتها على امتثال هذه التوصيات واعتماد استراتيجية تنفيذ أكثر فعالية. وساهم النظام أيضاً في تعزيز آليات حقوق الإنسان على صعيد العالم، وبخاصة فيما يتعلق بمتابعة التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدولي الشامل.

جيم- تدخل فيرونيك جوستين، رئيسة قسم، إدارة حقوق الإنسان، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، بلجيكا

٣٠- رحبت السيدة جوستين بالفرصة التي أُتيحت لها لتقاسم الخبرات في مجال متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تمثل، حسب رأيها، تحدياً عالمياً.

٣١- وأشارت إلى أن حكومة بلجيكا تسترشد باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن عملية تعزيز هيئات المعاهدات والعمل اللاحق في مجال بناء القدرات، فضلاً عن المنشورات ذات الصلة الصادرة عن المفوضية السامية، لاستكشاف السبل الكفيلة بتحسين عمليتها المتعلقة بمتابعة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٣٢- وأفادت السيدة جوستين بأن التركيبة الاتحادية لبلجيكا - حيث لا تقوم العلاقة بين الدولة الاتحادية وكيانات الاتحاد على أساس التبعية، وإنما تقوم على أساس المساواة - تتطلب الكثير من التنسيق والتشاور لدى إعداد تقارير حقوق الإنسان ولدى متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وكنتيجة عملية لهذه التركيبة، أُنشئ هيكل دائم للتنسيق والتشاور بخصوص القضايا التي تهم أطرافاً متعددة داخل المديرية العامة للشؤون المتعددة الأطراف التابعة لوزارة الشؤون الخارجية.

٣٣- وقالت السيدة جوستين إن الدرس الرئيسي الذي استفادته بلجيكا فيما يتعلق بهذا الموضوع، هو أنه "لا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع". لذا، يجب اختيار نظام أو عملية المتابعة الأنسب لتلبية احتياجات البلد ضماناً للكفاءة والفعالية في متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد قررت بلجيكا من ناحيتها أن لا تنشئ نظاماً وطنياً جديداً لمتابعة حقوق الإنسان، بل اختارت أن تعتمد على الهيكل القائم المستخدم فعلاً على نطاق واسع من قبل إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الشؤون الخارجية لإعداد تقارير حقوق الإنسان والتحضير لجلسات التحاور مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والإعداد لزياراتها القطرية.

٣٤- وبالإضافة إلى تنظيم اجتماعات مخصصة لإعداد تقرير أو عرض خاص يُقدَّم إلى آلية معينة من آليات حقوق الإنسان أو للتحضير لزيارة تقوم بها هذه الآلية، أرست إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الممارسة المتمثلة في تنظيم اجتماعات كل ستة أشهر تسمح لها، في جملة أمور، بتقديم معلومات عن الجدول الزمني للإبلاغ، ومعالجة قضايا أفقية - من قبيل ترجمة الوثائق وتعزيز التقارير وجمع البيانات - ومتابعة التوصيات.

٣٥- وأفادت بأن هذه الاجتماعات تحضرها جهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان بمختلف الإدارات على صعيدي الاتحاد والكيانات الاتحادية. وتتولى جهات التنسيق جمع مختلف المعلومات ذات الصلة داخل الإدارات التي تتبع لها بهدف صياغة التقارير وتقدم تلك المعلومات والبيانات في وثيقة موحدة إلى الجهة المكلفة بالصياغة. وهي مسؤولة أيضاً عن تقديم معلومات موحدة بشأن تنفيذ التوصيات التي تندرج ضمن مسؤولية الإدارة التي تتبع لها كل جهة من جهات التنسيق.

٣٦- وأشارت السيدة جوستين إلى أن الإدارة المسؤولة قررت وضع جدول موحد لجميع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ترد حسب محاور مواضيعية وذلك بهدف تعزيز اتساق وكفاءة عملية الإبلاغ والمتابعة. ولا تُستخدم هذه الأداة لجمع مختلف التوصيات المنبثقة عن

الاستعراض الدوري الشامل وعن هيئات المعاهدات حسب الموضوع فحسب، بل تشمل أيضاً جميع التوصيات المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عقب الزيارات التي يقومون بها والتوصيات المقدمة من آليات مجلس أوروبا. والأهم من ذلك، هو أن هذه الأداة تسمح بتحديد جهات التنسيق أو الهيئات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ مختلف التوصيات.

٣٧- وينطوي هذا النهج الشامل على فائدة مزدوجة، ذلك أنه يمكّن الهيئة المسؤولة من القيام بما يلي: (أ) جمع الكم الهائل من التوصيات وحصرها في عدد من التوصيات التي يمكن معالجتها بشكل أفضل وأيسر؛ و(ب) تحديد القضايا المتكررة التي تثيرها مختلف الهيئات، وهو ما يمكّن بدوره الهيئة المسؤولة من تحديد أولويات المتابعة. ويُعتبر الجدول وثيقة عمل حية تحتاج إلى تحديث منتظم.

٣٨- وذكرت السيدة جوستين أنه تقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وللمرة الأولى، رفع مسألة متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى المستوى السياسي وذلك بإدراجها في جدول أعمال مجلس الوزراء الاتحادي لبداية عام ٢٠١٧.

٣٩- وفي ختام كلمتها، أشارت السيدة جوستين إلى أن بلجيكا اتخذت خطوات هامة لتعزيز كفاءة وفعالية العملية الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، وأن الرحلة في بدايتها والطريق ما زال طويلاً.

دال- تدخل ديفيندري غوبول، نائب الممثل الدائم، ديوان رئيس الوزراء، موريشيوس

٤٠- استهل السيد غوبول كلمته بالقول إن هيئات عديدة من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة كانت قد أوصت موريشيوس بوضع مجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان. وأضاف بالقول إن واحدة من التوصيات الواردة في خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تتناول مسألة وضع مؤشرات في مجال حقوق الإنسان من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

٤١- وفي عام ٢٠١٣، وبناء على طلب من ديوان رئيس الوزراء، وضعت جامعة موريشيوس قاعدة بيانات بشأن مؤشرات حقوق الإنسان. غير أن القاعدة هذه اعتُبرت معقدة جداً بالنسبة إلى غير الخبراء في ميدان حقوق الإنسان، فضلاً عن أنها غير سهلة الاستخدام ولا تذكر بوضوح قائمة المؤشرات والبيانات التي يمكن استخدامها كنهج قائم على الأدلة لكل تقرير من التقارير الدورية، ضمن مسائل أخرى.

٤٢- وفي ظل هذا الوضع، التمست حكومة موريشيوس المساعدة من المفوضية السامية لوضع مؤشرات في مجال حقوق الإنسان يمكن استخدامها للأغراض التالية: (أ) تقديم أدلة عملية على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (ب) تحديد التوجهات التي تميز التقدم المحرز؛ (ج) مقارنة عملية تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان مع عمليات

مماثلة في بلدان أخرى وقارات أخرى، بشكل عام. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نظمت المفوضية السامية حلقة عمل تدريبية بشأن مؤشرات حقوق الإنسان في موريشيوس، حضرتها جهات تنسيق معنية بحقوق الإنسان، والجهات المعنية بصياغة التقارير الدورية، ومختصون في الإحصائيات. ومكنت حلقة العمل المشاركين من الاطلاع على منشور المفوضية السامية الصادر تحت عنوان *مفوضية حقوق الإنسان، مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ*[٤]. وشدد على أهمية المؤشرات بوصفها من الشروط الناشئة لهيئات المعاهدات وباعتبارها نهجاً قائماً على الأدلة إزاء عملية إعداد التقارير الدورية في الأمم المتحدة – التي يُطلق عليها اسم "ثورة البيانات" –. وتعلّم المشاركون كيفية تحديد مختلف أنواع المؤشرات، من قبيل المؤشرات الهيكلية (التشريع)، ومؤشرات العمليات (التدابير المتخذة لبلوغ هدف معين) ومؤشرات النواتج (النتيجة التي تنجم عن التدابير المتخذة أو النسبة المئوية للأشخاص المستهدفين الذين أمكن الوصول إليهم)، على سبيل المثال. وقدم السيد غوبول إحاطة بشأن مصادر البيانات التي تغذي هذه المؤشرات؛ وضرورة التعبير عن النتائج بالنسبة المئوية، عوضاً عن الأرقام المطلقة، لأغراض المقارنة؛ ودور المختصين في الإحصائيات وأهميتهم في العملية؛ والحاجة إلى استعراض تشكيلة الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة واختصاصاتها.

٤٣- وقال السيد غوبول إن ديوان رئيس الوزراء قام، في أعقاب حلقة العمل، باستعراض الاختصاصات المشار إليها بهدف إدراج وضع مؤشرات حقوق الإنسان ومتابعتها، وتشكيلة الآلية بحيث تضم أخصائيين اثنين على الأقل في الإحصائيات. وعُقد في وقت تال الاجتماع الأول للآلية وحُددت فيه قائمة غير شاملة بالمؤشرات العامة المتعلقة بحماية المرأة؛ وحماية الطفل؛ وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتخفيف من الفقر؛ والتمييز العنصري؛ وإقامة العدل.

٤٤- وفي الختام، أفاد السيد غوبول بأن تلك المؤشرات ستُستخدم في المدى القصير لإعداد التقرير الدوري الخامس لموريشيوس إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الموحد الجامع للتقارير الدورية من العشرين إلى الثالث والعشرين المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. وفي المدى المتوسط، من المقرر أن تنشر موريشيوس "ملخص إحصاءات حقوق الإنسان" الذي يغطي فترة خمس سنوات، ومن المزمع أن تصبح هذه الوثيقة سمة من السمات المألوفة في المدى الطويل. وبذلك، ستستخدم موريشيوس في نهاية المطاف المؤشرات الواردة في جميع التقارير الدورية للأمم المتحدة بشكل متسق.

(٤) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ* (٢٠١٢)، يمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf.

هاء- تدخل ميلون كوثري، رئيس منظمة الاستعراض الدوري الشامل غير الحكومية

٤٥- أبرز السيد كوثري، بادئ ذي بدء، الحاجة إلى النظر في مدى مناسبة عملية التشاور الوطنية وفي أنواع القضايا المشمولة وفرص المشاركة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني. وقال إن تجربة المنظمة تبين أن بلداناً عديدة تكتفي بتنظيم استشارة واحدة، غالباً ما تكون في العاصمة، وهو ما يعني أن عدداً كبيراً من الناس يُستبعدون من العملية أو أن المشاورات تنحصر في عدد من المنظمات المعروفة لدى الآليات الحكومية أو المنظمات التي تحظى برضا الحكومة. وعلى سبيل المثال، لا ترغب حكومات بعض البلدان في مناقشة قضايا تعتبرها حساسة، مثل قضية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأكد على ضرورة أن تُرفع هذه القيود.

٤٦- وأبرز أهمية عقد مشاورات في مختلف مراحل الإعداد، مثلاً قبل الاستعراض الدوري الشامل وفي أثناء فترة إعداد التقرير وخلال الفترة التي تسبق صياغة تقارير منتصف المدة.

٤٧- وعلى غرار الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة التي تجري مشاورات إيجابية مع المجتمع المدني، هناك أيضاً منظمات من المجتمع المدني التي تقوم بعمليات تشاور. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك، ذكر السيد كوثري منظمات المجتمع المدني في تايلند وكينيا وميانمار. ففي حالة كينيا، تمخضت المشاورة عن عقد حوار وطني، أفضى بدوره إلى صياغة خطة عمل وطنية. وأشار أيضاً إلى نظام SIMORE في باراغواي، الذي يسمح بأخذ مساهمات المجتمع المدني في الحسبان. لذلك، لا يهم اسم الجهة التي تبادر إلى عملية التشاور، بل إن المهم هو أن تقام في نهاية المطاف عملية تشاور متعددة الجهات صاحبة المصلحة تعود بالمنفعة على الجميع.

٤٨- وأشار السيد كوثري إلى الدور البالغ الأهمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية التشاور وفي العملية التي تسبق الاستعراض الدوري الشامل لبلد ما. وتحدث عن المثال الإيجابي الذي أعطته الدانمرك، حيث أعدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان توصيات عملية المنحى قبل الاستعراض الدوري الشامل الثاني للبلد. وقال إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند بذلت جهوداً حثيثة لإعداد المؤشرات والمشاركة مع الحكومة والمجتمع المدني.

٤٩- وأشار إلى العمل المكثف الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مجال الدعوة والبحث. ومن الأمثلة على ذلك، أشار إلى أداة الرصد التي وضعها الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان في الهند والأمم المتحدة، وهو ائتلاف يضم منظمات من المجتمع المدني وخبراء في مجال حقوق الإنسان، وإلى صحائف الوقائع التي وضعتها منظمة الاستعراض الدوري الشامل غير الحكومية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمتاحة حالياً لستة بلدان. وهذه الأمثلة تشكل أدوات شاملة محددة حسب الموضوع يمكن أن تساعد في إضفاء المزيد من الدقة على عملية تنفيذ التوصيات وأن تساهم في إعداد استعراض دوري شامل مقبل.

٥٠- وأثار السيد كوثري مسألة دعم منظمات المجتمع المدني. ورحب بصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية الذي أُنشئ لصالح الدول الأعضاء في إطار الاستعراض الدوري الشامل، غير أنه أعرب عن الأسف لعدم وجود صندوق كهذا لدعم منظمات المجتمع المدني. واعتبر أنه لا بد من توافر دعم سياسي للتصدي لهذه القضية التي يمكن أن تضعف في نهاية المطاف كفاءة عملية الاستعراض الدوري الشامل ومشروعيتها.

٥١- ونوّه السيد كوثري أيضاً بالجهود الضخمة التي تبذلها حالياً بلدان عديدة لضمان متابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، لكنه حذر من مغبة إهمال الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات والتوصيات المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي الختام شدد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا ينبغي النظر إليها كعملية موازية، بل ينبغي إدراجها في الأنشطة الجارية المتعلقة بالمتابعة.

رابعاً- ملخص جلسة التحاور

٥٢- خلال جلسة التحاور، قُدمت مساهمات من ممثلي الدول التالية، حسب ترتيب الظهور: باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، ألمانيا، اليونان، باراغواي، أوروغواي، الجبل الأسود، كينيا، تايلند، الولايات المتحدة الأمريكية، تونس، جورجيا، كندا، أستراليا، البرازيل، جمهورية كوريا، مصر، ليبيا، البرتغال، بيلاروس، إندونيسيا، هايتي، النرويج، جنوب أفريقيا، شيلي.

٥٣- وقُدمت مساهمات أيضاً من ممثلي المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (انضمت إليها منظمة ARC الدولية ورابطة المحامين الدولية) والخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

ملاحظات عامة

٥٤- أعربت معظم الوفود عن دعمها لقرار المجلس ٢٥/٣٠ وأثنت على البرازيل وباراغواي بوصفهما البلدين الرئيسيين الراعيين للقرار، كما أثنت على المفوضية السامية لعقدها حلقة النقاش. وشكرت الوفود أيضاً نائبة المفوض السامي والمشاركين في حلقة النقاش على عروضهم العملية والغنية بالمعلومات. ورحبت الوفود بحلقة النقاش باعتبارها فرصة هامة للتعلم من الأقران بشأن كيفية إنشاء وتعزيز نظم وعمليات وطنية فعالة لحقوق الإنسان يُعهد إليها بمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٥- وخلال المناقشة، شددت عدة وفود على الأهمية الكبرى لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان من أجل تحقيق أثر ملموس في الميدان. وذكّرت بأن الدول هي الجهة الرئيسية التي يقع عليها واجب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لذا تتسم الإرادة السياسية على تنفيذ ومتابعة التزامات حقوق الإنسان الواقعة على الدول بأهمية بالغة لتحقيق النتيجة المنشودة.

وإضافة إلى ذلك، فإن الدول ستستفيد من انخراطها في عمل النظم الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان شرط إنشاء النظم الملائمة للمتابعة والرصد والمساءلة على الصعيد الوطني. وينبغي أن يندرج إنشاء مثل هذه النظم ضمن اختصاص الدول. وبشكل أعم، لا يمكن تعزيز السلم والأمن والرخاء إلا شرط احترام حقوق الإنسان وحمايتها بالكامل.

٥٦- وأبرز عدد من الوفود حسن توقيت حلقة النقاش التي انعقدت في أعقاب الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الفترة الأخيرة. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، كررت وفود عدة تأكيد دعمها الكامل لآلية الاستعراض الدوري الشامل التي تعتبرها تجربة ناجحة أثبتت أنها مفيدة للغاية لمساعدة الدول في تحسين برامجها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أُشير أيضاً إلى أهمية التقارير التي تقدم في إطار استعراض منتصف المدة. أما بخصوص النقطة الثانية، فقد أُكد مراراً عدة على العلاقة بين التنمية المستدامة وخطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما يثير سؤالاً حول مدى استصواب تصميم نظام موحد لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

باء- تبادل الخبرات والممارسات السليمة في مجال إنشاء وتعزيز النظم الوطنية لحقوق الإنسان

٥٧- تقاسمت معظم الوفود مختلف النماذج التي وضعتها حكوماتها ضماناً للمتابعة الفعالة للتوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان وأشارت في مناسبات عديدة إلى عدم وجود معيار ثابت يستند إليه نظام وطني أو عملية وطنية لمتابعة حقوق الإنسان وأن أي نموذج ينبغي أن يصمم على نحو يستجيب للواقع والاحتياجات في الميدان.

٥٨- وحُددت خلال المناقشة سمات عدة تشترك فيها النماذج التي وضعتها الدول. أولاً، اعتمدت دول عدة، أو هي بصدد اعتماد خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان أو خطط تنفيذ وطنية في مجال حقوق الإنسان تراعي التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان. ويُذكر أن هذه الخطط تتضمن أهدافاً قابلة للقياس، وهي مُصنّفة حسب الموضوع وتحتوي على التزامات محددة زمنياً. وذكر وفد خطتي العمل الخاصتين اللتين وضعتهما حكومة بلده، الأولى في مجال حقوق الطفل والثانية في مجال مكافحة العنصرية والتعصب، وهما خطتان تراعيان التوصيات ذات الصلة. وأشار وفد آخر إلى التشريعات والسياسات والآليات الوطنية التي وُضعت من أجل مكافحة العنف المنزلي والعمل القسري، ولحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الحق في الحقيقة والذاكرة، والتي تقوم على أساس توصيات وقرارات صادرة عن آليات إقليمية ودولية لحقوق الإنسان. وأفاد وفد آخر بأن حكومة بلده جمعت التوصيات وصنفتها حسب المواضيع التالية: النساء؛ والأطفال؛ والأشخاص المحتجزون؛ والتمييز؛ والذاكرة والحقيقة والعدالة وضمانات عدم التكرار؛ وتعزيز

المؤسسات. وأشار وفد آخر إلى الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أفضت إلى موافقة الحكومة على خطة عمل في مجال حقوق الإنسان. وشددت منظمة غير حكومية على ضرورة أن تُشجَّع الدول على اعتماد خطط تنفيذ وطنية بشأن التوصيات الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٥٩- ثانياً، أشارت وفود عديدة إلى الهياكل التي وضعتها حكومات بلدانها لضمان المتابعة الكافية للتوصيات الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتنطوي هذه الهياكل، في معظم الحالات، على مشاركة عدة وزارات، وتحظى بدعم الحكومة على أعلى مستوياتها. وفي إحدى الحالات، يترأس الهيكل رئيس الوزراء ويشارك فيه كافة أعضاء المجلس الوزاري. وأُبرز في حالات قليلة الطابع الدائم لهذا الهيكل بوصفه ممارسة من الممارسات الفضلى. ففي حالة الدول الاتحادية، سُلط الضوء على الجهود التعاونية بين السلطات الاتحادية والسلطات على مستوى المقاطعات والأقاليم. وأُشير إلى أن بعض البلدان قد طورت مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها، ومن بين هذه الأدوات مصفوفات التنفيذ التي وُضعت لتنظيم جميع الجهود المبذولة لتنفيذ مختلف التوصيات التي يتلقاها البلد؛ ونظام إلكتروني للإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان على شكل قاعدة بيانات تعكس ما يتحقق من تحسن في مجال حقوق الإنسان وتهدف أيضاً إلى إدراج حقوق الإنسان في مختلف السياسات الحكومية بشكل أفضل؛ ومجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان تقوم على أساس دليل المفوضية السامية بشأن مؤشرات حقوق الإنسان المذكور آنفاً.

٦٠- ثالثاً، شددت أغلبية الوفود على ضرورة أن تكون عمليات ونظم المتابعة شاملة للجميع وتشارك فيها جهات متعددة صاحبة المصلحة، باعتبار ذلك مسألة تتسم بأهمية بالغة.

٦١- وفي هذا الصدد، رحبت وفود عديدة بالدور النشط الذي ما فتئت تؤديه منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وممارسو المهن القانونية والصحية. وأشارت وفود عدة إلى أنها كانت قد أعدت خطط التنفيذ الوطنية في بلدانها بالتعاون مع منظمات غير حكومية. وأشار وفد بالخصوص إلى مشاركة مجموعات من السكان الأصليين في عملية التشاور. وأكد وفد آخر أن منظمات المجتمع المدني، شأنها شأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تقدم دعماً حاسماً في إطار عملية قياس تنفيذ التوصيات. وأكدت منظمة غير حكومية أن هذا يصدق بشكل أخص في غياب آلية وطنية فعالة للمتابعة. وأضافت المنظمة نفسها بالقول إن المجتمع المدني يتعاون تعاوناً نشطاً مع مختلف الحكومات من أجل إذكاء وعيها بقضايا الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية وللتأكد من أنها تدرك طبيعة الخطوات الواجب اتخاذها. وأوصت منظمة غير حكومية أخرى بأن تشرك النظم الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في متابعة التوصيات، وذلك منذ مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

٦٢- وأُشيد أيضاً في مناسبات عدة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها شريكاً قيماً في ضمان متابعة التوصيات. وعلى سبيل المثال، ذكر وفد أن حكومة بلده كانت قد التزمت بالعمل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف وضع عملية عامة وتسهل المشاركة فيها لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وأشار عدد من الوفود أيضاً إلى الفرع التشريعي بوصفه جهة من الجهات صاحبة المصلحة ينبغي إشراكها في عملية المتابعة. وفي هذا الصدد، شُدد على أهمية مشاركة أعضاء البرلمان في الوفود الحكومية خلال الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما استعداداً لدورته الثالثة.

٦٣- وبالإشارة إلى حوار حقوق الإنسان الذي جرى مؤخراً في مدينة غليون السويسرية، تساءل وفد عن الجدوى من وضع بعض المبادئ التوجيهية الخاصة بالنظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان.

٦٤- وفي الختام، اقترحت منظمة غير حكومية، في جملة أمور، أن تعطي هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الأولوية لاعتماد معايير موضوعية لتقييم وتحفيز تنفيذ توصياتها وأن تطلب بانتظام إلى الدول إنشاء نظم وطنية للمتابعة، حسب الاقتضاء. ودعت أيضاً أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى مضاعفة جهودها لدعم تنفيذ جميع التوصيات المنبثقة عن هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تنفيذاً متساوياً.

جيم- دور التعاون الدولي لدعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان

٦٥- أكدت وفود عدة على أهمية التعاون الدولي لدعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان. ولاحظ وفد أن منظور المتابعة والتنفيذ يساعد في فهم أنواع الاحتياجات في مختلف البلدان والممارسات التي تتبعها لتلبية تلك الاحتياجات والكيفية التي يمكن بها أن تسترشد بلدان أخرى بتلك الممارسات لاتخاذ إجراءات مماثلة بدعم من الأمم المتحدة. وشددت وفود قليلة على أن موافقة الدولة التي تتلقى المساعدة التقنية يجب أن تكون هي القاعدة.

٦٦- وتبادلت وفود عديدة تجاربها في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى دول أخرى. وأفاد وفد بأن بلده كان قد وضع برنامجاً للتعاون نُفذ بنجاح في بلدان عديدة. ولاحظ أن كل بلد يصنع النموذج الخاص به حسب احتياجاته. وأشارت وفود أخرى إلى التجارب الإيجابية لبلدانها كجهات متلقية للمساعدة التقنية المقدمة من دول أخرى بهدف إنشاء آليات للمتابعة. وعلى سبيل المثال، أشار وفد إلى تدريب جهات التنسيق المشتركة بين المؤسسات التي سيُعهد إليها بالتنفيذ الفعلي لنظام SIMORE المشار إليه آنفاً. وأكد وفد آخر على أهمية التعاون الإقليمي، وكذلك التعاون بين الجنوب والجنوب، لتعزيز الجهود الوطنية في مجال المتابعة.

٦٧- وشكرت وفود عدة المفوضية السامية على ما تقدمه من دعم إلى الدول التي تطلب ذلك من خلال أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات. وخص أحد الوفود بالشكر المكتب الإقليمي للمفوضية السامية في منطقة جنوب شرق آسيا. وأفاد وفد آخر بأن بلده كان قد وافق

على أن يكون بلداً رائداً لتنفيذ قاعدة البيانات المقرر إطلاقها خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٧ والمخصصة للإبلاغ عن التوصيات المنبثقة على هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة ومتابعة تلك التوصيات. وأفاد نفس الوفد بأن بلده سينظم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية حلقات دراسية بشأن وضع مؤشرات لتقييم أثر تنفيذ التوصيات. وأفاد وفد آخر بأن بلده يسعى إلى تعزيز شراكته مع المفوضية السامية في حين سأل وفد عن سبل التماس المساعدة من المفوضية.

٦٨- وأكد عدد من الوفود على الدور الهام الذي تؤديه الصناديق الاستئمانية القائمة التي تهدف إلى دعم الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل بغية سد الثغرات في القدرات والاحتياجات. وفي هذا الصدد، أشار وفد إلى أن بلده قدم مساهمة مالية إلى كل من صندوق التبرعات الخاص بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية.

٦٩- وأخيراً، شُدّد على ضرورة تعميق التعاون الدولي وتوسيع نطاقه في سياق الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

خامساً- ملاحظات ختامية

٧٠- طلبت مديرة حلقة النقاش إلى المشاركين في الحلقة أن يردوا على التعليقات والأسئلة التي أُثيرت خلال المناقشة.

٧١- واعتبرت السيدة زونيغا أن تبادل التجارب بشأن هذه القضية أمر مفيد للغاية. وقالت، في ردها على أحد الأسئلة، إن تجربة إكوادور في وضع قاعدة بيانات SIDERECHOS يمكن بالفعل تكرارها في بلدان أخرى. وأفادت بأن قاعدة البيانات سهلة الاستخدام وتيسّر جمع البيانات، وبالتالي فهي لن تساعد الدول في إعداد تقاريرها المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل إنها ستغذي أيضاً عمليات أخرى. وشددت على ضرورة أن تلتزم الدول بأن تتبادل مع البلدان الأخرى ممارساتها السليمة في مجال متابعة حقوق الإنسان. وقالت أيضاً إنها تؤمن بأن المؤسسات الحكومية ينبغي أن تسترشد دائماً بتجربة المجتمع المدني من خلال إقامة علاقة عمل منسقة. وعلى سبيل المثال، أشركت حكومة إكوادور مسؤولين في الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي وممثلين عن منظمات المجتمع المدني لدى إعداد تقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي ختام كلمتها، أكدت السيدة زونيغا للمشاركين في حلقة النقاش التزام إكوادور بمواصلة العمل من أجل إقامة آلية قوية على المستويين الإقليمي والعالمي بغية تحقيق جميع الأهداف المرسومة، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٢- وفي رد على أسئلة أُثيرت خلال المناقشة، أفاد السيد بيبوليني بأن تجربة العمل مع المفوضية السامية والدول في مناطق مختلفة تبين أن نموذج SIMORE الذي وضعته باراغواي يمكن تصديره بسهولة نظراً إلى صغر حجم البلد والإدارة التي تتولى تدبيره، الأمر الذي يسمح بتحديث التقارير وبتشغيل النظام بشكل كامل. ويمكن للبلدان التي تمتلك هيكلاً حكومياً مماثلاً استخدام هذا النموذج. وعلاوة على ذلك، قامت باراغواي بتصنيف التوصيات التي تلقتها حسب درجة الأولوية، ما ساعد في إقامة حوار مع المجتمع المدني على أساس برنامج مشترك. وأبرز السيد بيبوليني أيضاً الحاجة إلى إشراك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في العملية. وفي الختام، أفاد بأن باراغواي بصدد العمل مع المفوضية على توسيع نطاق تغطية نموذج SIMORE لكي يشمل أهداف التنمية المستدامة.

٧٣- وأشارت السيدة جوستين إلى أنه من المهم عدم وضع عمليتين موازيتين لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على ألا يغرب عن البال أن كل عملية لديها ديناميكاتها الخاصة بها. وأضافت بالقول إن المفوضية السامية تعمل على إقامة الربط مع أهداف التنمية المستدامة في المؤشر العالمي لحقوق الإنسان الذي وضعته المفوضية. وفي جوابها على سؤال بشأن مسألة ما إذا كانت العملية الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان قد ساعدت بلجيكا في تحديد الاحتياجات من التعاون التقني، ردت السيدة جوستين بالإيجاب مشيرةً إلى أنه جرى تحديد قضيتين أفقيتين، هما تحديداً جمع البيانات والمؤشرات. وفي هذا الصدد، وضعت بلجيكا خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية بالتنسيق مع المفوضية السامية. وأكدت السيدة جوستين الفائدة من التبادل بين الدول على الصعيد المتعدد الأطراف باعتباره عنصراً مكملاً للتبادل فيما بين الأقران، مثل المشاورات السياسية الثنائية، وهو ما تقوم به بلجيكا فعلاً وستواصل القيام به.

٧٤- وفي رد على سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز استخدام مؤشرات حقوق الإنسان، أفاد السيدة غوبول بأنه من الضروري أن يتم أولاً تحديد المؤشرات التي يمكن استخراجها من اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان التي يكون البلد طرفاً فيها. وأكد من جديد على أنه من المهم لدى استخدام أي مؤشر لأغراض المقارنة، عدم اعتماد قيم مطلقة واستخدام النسب المئوية بدلاً من ذلك. وقال إنه يتفق تماماً مع التعليقات التي أبديت بشأن أهمية التزام الدول بتحقيق نتائج قيّمة وإشراك المجتمع المدني في جميع العمليات. وفي الختام، أعرب السيد غوبول عن تأييده لفكرة وضع آلية مشتركة لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٥- وفي رد على سؤال بشأن الأشكال التي يمكن أن يتخذها التعاون التقني، أفاد السيد كوثري بأنه ينبغي تشجيع تبادل الممارسات السليمة بين الدول فيما يتصل بمتابعة حقوق الإنسان، على غرار ما تفعله منظمات المجتمع المدني. وأشار إلى أنه باستطاعة الدول أيضاً أن تتابع التوصيات التي تتلقاها في إطار تعاون ثنائي مع دولة أخرى، وذلك على غرار ما تفعله

بعض الدول. ومن أشكال التعاون الأخرى، تقديم الدعم من أجل وضع بيانات ومؤشرات مصنفة، بإشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وشدد السيد كوثري أيضاً على أن أهداف التنمية المستدامة والتزامات حقوق الإنسان يعزز بعضها بعضاً وأشار إلى شبكات المجتمع المدني في كل من الهند ونيبال التي سعت إلى دمج الخطتين. وسلط الضوء على أهمية تقارير منتصف المدة التي تقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل وشجع المزيد من الدول على الأخذ بهذه الممارسة باعتبارها ستساعد في تعقب تنفيذ التوصيات. وأبرز الحاجة إلى إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة تسندها خطة وطنية للتنفيذ. وفي الختام، أكد السيد كوثري على أنه ينبغي للدول ألا تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل بطريقة مجزأة لإرضاء المجمع الدولي، بل ينبغي لها أن تفكر من منطلق الأهداف الأوسع لسياستها الوطنية.

٧٦- وفي الختام، شكرت مديرة المناقشة أعضاء حلقة النقاش على تدخلاتهم المفيدة التي ساهمت في إزالة الغموض عن المسائل المطروحة. وشكرت البرازيل وباراغواي، بوصفهما الراعيين الرئيسيين لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٠، على المبادرة إلى عرض هذا الحوار على المجلس. وأعربت عن بالغ تقديرها لتبادل التجارب وكررت تأكيد الرسالة التي مفادها أنه لا يوجد "مقاس واحد يناسب الجميع" عندما يتعلق الأمر بوضع نظم وعمليات وطنية لمتابعة حقوق الإنسان وأكدت أن العنصر المهم يتعلق بالإرادة السياسية على تنفيذ التوصيات بشكل ملموس. وقالت إن المنشور الذي أعدته المفوضية السامية لا يحدد بشكل مطلق الطريقة التي يجب اتباعها، ولكنه يعكس جهود المفوضية الرامية إلى إنشاء "مركز موحد" للأفكار والأدوات المتاحة للدول في مجال المتابعة. وأشارت مديرة المناقشة، في اختتام تدخّلها، إلى أن الدول كانت على الدوام وستظل تتولى زمام القيادة بشأن كيفية التعاطي مع آليات حقوق الإنسان فيما يتعلق بمتابعة توصياتها.

Annex

International cooperation and national human rights follow-up systems and processes

Follow-up and implementation: The UN General Assembly (GA) specifically mandated the Human Rights Council (the Council) to promote the full implementation of human rights obligations undertaken by States (GA rev. 60/251), including in the context of the universal periodic review and the work of its special procedures. The universal periodic review as an action oriented mechanism has, among its first objectives, the improvement of the human rights situation on the ground (HRC res. 5/1). The full and effective implementation by States parties of the treaty obligation and the periodic reporting on progresses achieved is also central to the strengthening of the treaty body system (GA res. 68/268).

International cooperation and the sharing of practices are essential to the efforts undertaken by States towards the advancement of the enjoyment of human rights and the strengthening of the mechanisms established to that aim. Indeed, the Council was created on the basis of the purpose and principles of the UN Charter, including achieving international cooperation in the promotion of human rights. Moreover, the objectives of the universal periodic review include the sharing of best practice among States and other stakeholders.

Technical assistance: In its resolution 30/25, the Council reiterated the importance and added value of technical assistance and capacity-building provided in consultation with, and with the consent of, the States concerned to ensure follow-up to and the effective implementation of their respective international human rights obligations and commitments. It also welcomed the support provided by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) to the establishment and the strengthening of national human rights follow-up systems and processes and encouraged the OHCHR to continue to do so. To that aim, the Council invited States to gradually increase their voluntary contributions to the relevant UN trust funds. In reviewing its work and functioning in 2011, the Council equally emphasized that States may request the United Nations representation at the national or regional level to assist them in the implementation of follow-up to their review and that the OHCHR may act as a clearing house for such assistance. It also suggested that financial and technical assistance for the implementation of the review may be reflected in national implementation plans (res. 16/21).

National human rights follow-up systems and processes generate momentum with the potential to foster the national dialogue on human rights. In the eve of the 3rd cycle of the UPR in 2017, the Council encourages States to establish and strengthen such systems and processes, to seek, as needed, technical assistance and capacity-building, and to share experiences and good practices to that end. It also recognizes the important and constructive role played by parliaments, national human rights institutions (NHRIs) and civil society and encourages their continued and unhindered participation in and contribution to these processes (res. 30/25).

The main constituting elements: Human rights follow-up systems and processes constitute the institutional structures and the processes, formal and/or informal, through which States attempt to ensure the efficiency and effectiveness of the implementation of their international human rights obligations and commitments. These structures and processes can take various forms and are established and operate according to the national context. However, a number of components are emerging from States' effective practices as

constituting their core, interrelated and interdependent elements which are likely to lead to the achievement of the desired result: The improvement of the human rights situation on the ground. These elements are centred around a national mechanism for reporting and follow-up (NMRF) with four key capacities: engagement, coordination, consultation and information management.

National mechanism for reporting and follow-up on international human rights obligations and commitments (NMRFs)

- Effective engagement with the human rights mechanisms, coordination among the three branches of the State and specialized bodies, consultative processes with relevant stakeholders such as national human rights institutions and civil society representatives and information management capacity facilitated through the below key tools:
    - National implementation plans for follow-up on human rights recommendations, drawing from the outcome of the work of the treaty bodies, universal periodic review and special procedures.
    - The development of indicators to help assess the impact of implementation of recommendations.
    - The creation and maintenance of a database to track and report on implementation of recommendations.

Thematic implementation

- First and foremost, efficient follow-up and implementation can only be achieved with the support of a solid coordination mechanism between the national entities which are primarily responsible for the thematic implementation of the recommendations, and through continuous consultative practices with, and contribution of, NHRIs and civil society, and engagement with the human rights mechanisms. In addition, the national **implementation** of human rights recommendations, undertaken through a holistic approach, cannot be achieved in an efficient manner without a plan, including the thematic clustering of recommendations, the strategic attribution of responsibilities and the agreement on realistic timelines. Moreover, the best way to identify the most appropriate measures of implementation is to clearly set, from the outset, the desired outcomes. In turn, reporting on the impact these measures have had on the improvement of the human rights situation can only be made on the basis of agreed relevant indicators for measuring progress. Finally, the capacity to proficiently disseminate and manage the wealth of information generated by the process can usefully be supported by setting up a national database.

The integration of a gender perspective

- The integration of a **gender perspective** throughout these structures and processes is also paramount for ensuring that implementation supports the achievement of gender equality and the enjoyment of all human rights without discrimination based on gender or sex.

NMRF

Practices

What it is: A national governmental mechanism or structure, ministerial, interministerial or institutionally separate, and preferably standing in nature established to support the implementation of human rights recommendations and the reporting on the progress achieved. **What it does**: It is mandated and has the capacity to: **engage** with international and regional human rights mechanisms; **coordinate** the follow-up to, implementation, evaluation and reporting processes of the implementation of international human rights obligations, commitments and recommendations with ministries, specialized State bodies, the Parliament and the Judiciary; **consult** with the national human rights institution(s) and civil society; and **manage the information**, including its dissemination and through data collection and databases. **How it does it**: Its approach is comprehensive and includes all international and regional human rights mechanisms, including treaty bodies, the universal periodic review and special procedures.

OHCHR Tools

National Mechanisms for Reporting and Follow-up, A Practical Guide to Effective State Engagement with International Human Rights Mechanisms, OHCHR, 2016 [*E*] See also the Study [*E*]

Human Rights. Handbook for Parliamentarians No. 26. OHCHR and Inter Parliamentary Union (IPU), 2016 [*E*]

Consultations

Practices

What it is: The establishment of effective **consultative processes** and dialogue with relevant stakeholders such as the NHRI and civil society representatives.

OHCHR Tools

National human rights institutions and Universal Periodic Review follow-up [E]

How to Follow Up on United Nations Human Rights Recommendations — A Practical Guide for Civil Society [A-C-E-F-R-S]

National implementation plans

Practices

What it is: A planning tool to ensure effective and timely implementation. **What it includes**: The thematic clustering of recommendations, the identification of the measures for implementation, the attribution of responsibilities, timelines and indicators to measure progress. Implementation plans can also serve as a tool to assist in identifying capacity gaps and in the assessment of the needs in terms of technical assistance.

OHCHR Tools

Handbook on National Human Rights Plans of Action [E]

Compilation of National Human Rights Action Plans (NHRAPs [E]

Guide — Experiences from the Development, Implementation and Review of National Human Rights Plans of Action [OHCHR/UPRB].

Indicators

Practices

What it is: A tool to assist in the assessment of the impact of the implementation of recommendations on the improvement of the human rights situation on the ground. NMRFs should strategically include representatives of national statistics offices.

OHCHR Tools

Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation [A-E-F-S]

Databases

Practices

What it is: An electronic system to record, track and report on the implementation of the recommendations. It can take the form of a table in a Word document or be supported by various levels of sophistication of software.

OHCHR Tools

The Universal Human Rights Index (UHRI) (including recommendations from all UN mechanisms) [E] [F]. OHCHR is carrying out improvements to the UHRI system which will include the following: enhanced search options, the possibility to produce/export tables of thematically clustered recommendations, and their links with the SDGs. In addition, a ***UHRI Web Service*** will enable the transferring of recommendations from the UHRI to any customized database or application on any device. Finally, a ***multi-lingual application to create national databases of recommendations*** and report progress on implementation will be made available to States free of charge.

OHCHR/UN technical assistance

Practices

What it is: At the request of States, OHCHR and UN Country Teams (UNCTs) provide support, inter alia, on the elaboration of the core elements of national human rights follow-up systems and processes. They also provide support to the thematic (sectorial) implementation of the recommendations. OHCHR also provides support to UNCTs in integrating a human rights perspective into their work. **Who it is**: OHCHR Headquarters, UNCTs and OHCHR field presences which include Country/Stand-alone Offices, United Nations Peace Missions, Regional Offices and Centres, and the deployment of Human Rights Advisers in UN Country Teams. **How it is provided**: The UN is promoting a holistic approach which includes the simultaneous consideration of all recommendations, from the treaty bodies, the universal periodic review and the special procedures, in line with States' priorities. The assistance can take various forms. The most common ones are:

- Advisory
- Seminar and training (National/Regional)
- United Nations Volunteer (UNV) posting

- Consultant services (National/International)
- Facilitation of national or sectorial consultations
- Support to the thematic implementation of recommendations
- Facilitation of peer exchange of practices
- Referral to OHCHR/UN multilateral or bilateral partners

Programmes and Funding Mechanisms

Pursuant to GA resolution 68/268, the OHCHR has established a Treaty Body Capacity Building Programme. In addition, the main funds through which the OHCHR and UNCTs are providing technical assistance in the follow-up and implementation of human rights recommendations from all mechanisms include:

- Voluntary Fund for Financial and Technical Assistance in the Implementation of the Universal Periodic Review [E]
- United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation in the Field of Human Rights [E]
- UNDG Human Rights Mainstreaming Trust Fund [E]

Contact: hrimplementation@ohchr.org